أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقرير تحليلي

أخطار تلوح في الأفق اللبناني
النظام والصيغة تحت التهديد

وائل نجم
باحث متخصص في الشأن اللبناني

آذار/ مارس 2022
www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

تمهيد

يعيش لبنان منذ نحو عامين، انسداداً في أفق الحلّ السياسي من ناحية، وأزمة اقتصادية حادّة من ناحية أخرى، في ظل تراجع كبير للثقة العربية والدولية به، حيث ترى دول عربية وأوروبية، ومعها الولايات المتحدة، بأن «حزب الله» يهيمن على لبنان ويصادر القرار السيادي في البلاد.

وقد تمّ حجب المساعدات العربية والدولية عن لبنان، الذي طالما اعتاد على تلقي مساعدات خارجية، إذ رُبط استئناف تلك المساعدات بشروط قاسية، يبدو من الصعب على الدولة أن تلبيها بالشكل المطلوب، ومن بينها إجراء إصلاحات ومراجعات على المستويات السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك مكافحة الفساد ومنع التهريب على أنواعه وأشكاله كافة.

وفي ضوء ما تقدّم، بات لبنان بشكل الحالي مهدّداً بالزوال أو بتغيير أو تعديل نظامه السياسي، القائم حالياً على نوع من التوازن بين مكوناته الطائفية والمذهبية، بما يجعل التوازن مختلّاً لمصلحة طرف على حساب بقية الأطراف، في بلد يقوم أساساً على ما يُعرف بـ«الديمقراطية التوافقية»، وعلى الميثاقية التي تُعطي للطوائف نوعاً من الحصانة أو «الفيتو»، علماً أن هذا الأمر جعلها أقوى من الدولة ومؤسساتها.

وبالتالي، فإن لبنان يواجه تحدّيات داهمة في الوقت الحاضر، ومخاطر محدقة في المستقبل القريب، مع غياب أيّ بوادر للحلول في الأفق المنظور. فما هي أبرز تلك التحدّيات، وما هي المخاطر المحتملة؟ وما هي أسبابها وكيف يمكن مواجهتها؟ وما هي السيناريوهات المتوقّعة للفترة المقبلة؟

أولاً: المسار التاريخي لأسباب الأزمة

في مطلع شهر أيلول من عام 1920، وكإحدى نتائج الحرب العالمية الأولى، التي انتصر فيها «الحلفاء» (بريطانيا وفرنسا وحلفاؤهما) على «المحور» (ألمانيا وحلفاؤها)، أعلن الجنرال هنري غورو مفوّضاً من حكومته الفرنسية، إنشاء دولة «لبنان الكبير»، بحدوده المعروفة حالياً، أي من الناقورة في الجنوب على حدود فلسطين إلى النهر الكبير في الشمال على الحدود مع سوريا، ومن البحر المتوسط غرباً إلى أطراف سلسلة جبال لبنان الشرقية. وبذلك، تمّ ضمّ مناطق وادي البقاع وجبل عامل (جنوباً) وطرابلس وبيروت وسهل عكّار (شمالاً) إلى المناطق التي كانت تُعرف في زمن السلطنة العثمانية بجبل لبنان، وكانت تخضع لنظام يُطلق عليه «نظام المتصرفية».

وأعطى الجنرال غورو، ومن ورائه فرنسا، المسيحيين في لبنان، والموارنة منهم على وجه التحديد، صلاحيات أساسية في النظام اللبناني الجديد، بحيث تمّ منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، الذي تكرّس بالعرف رئيساً مارونياً، في حين كانت الحكومة -كسلطة تنفيذية- تنفّذ ما يريده رئيس الجمهورية وتُحاسب عليه أمام المجلس النيابي بينما لا تملك سلطة تقريرية فعلية وحقيقية.

في وقت لاحق، منحت الحكومة الفرنسية قبل رحيلها عن لبنان حين تمّ إنهاء الانتداب وأعلن استقلال البلاد عام 1943، معظم المواقع الأساسية في الدولة والنظام للمسيحيين الموارنة، فجعلت مناصب قائد الجيش وحاكم المصرف المركزي ورئيس مجلس القضاء الأعلى ومدير عام الأمن العام وغيرها من المواقع الأساسية، من حصتهم، في مقابل تهميش حضور ودور بقية الأطراف والمكوّنات اللبنانية.

أثار هذا الأمر استياء العديد من تلك المكوّنات اللبنانية التي اعتبرت نفسها مهمشة، وهم ما أسهم في اندلاع ثورة 1958 (السبب المباشر تمثل في تأييد الرئيس اللبناني آنذاك كميل شمعون لـ«حلف بغداد» في مقابل رفض قوى لبنانية لهذا الحلف وتأييدها للرئيس المصري جمال عبد الناصر).

اختلال الصلاحيات في لبنان، مع توسع الوجود الفلسطيني المسلّح في البلاد، أدى في عام 1975، إلى اندلاع أحداث ومواجهات مسلحة، تدحرجت إلى حرب أهلية لم تتوقف إلاّ في العام 1990، بعد إبرام تسوية جديدة عام 1989، تمثلت بوثيقة الوفاق الوطني، التي عُرفت بـ«اتفاق الطائف»، نسبة إلى مدينة الطائف السعودية التي تمّ فيها توقيع الوثيقة.

أدخل اتفاق الطائف، الذي جاء برعاية دولية-عربية، بعض الإصلاحات على النظام السابق، وهي إصلاحات أرست نوعاً من التوازن بين السلطات من ناحية وبين المكوّنات الطائفية من ناحية ثانية، وجعلت مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، بعد أن كان الدستور يمنح المسيحيين عدداً أكبر من النواب. وتمثلت أبرز الإصلاحات بأخذ بعض صلاحيات رئيس الجمهورية ووضعها في مجلس الوزراء مجتمعاً، الذي تعود رئاسته في العرف إلى الطائفية السنية (ورئاسة مجلس النواب تعود في العرف إلى الطائفة الشيعية).

توقفت الحرب الأهلية بعد اتفاق الطائف، غير أنّ الطائفية تعمقت أكثر، علماً أن عدداً من بنود الاتفاق لم يتم تطبيقها، ومن بينها وضع قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، وانتخاب مجلس نواب على أساس وطني غير طائفي، على أن يتمّ بعد ذلك استحداث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

مع وضع الحرب أوزارها في العام 1990، رعا النظام السوري في حينه، تطبيق اتفاق الطائف بحكم وجوده عسكرياً في لبنان، ولكن بشكل مجتزأ ومنقوص، فيما راح يلعب على التوازنات الداخلية محاولاً تكريس هيمنة فريق على حساب فريق آخر. وظهر ذلك من خلال الدعم الكبير الذي وفّره النظام في سوريا للطائفة الشيعية بشكل أساسي خاصة من خلال الإبقاء على السلاح بحوزتها تحت عنوان «مقاومة العدو الإسرائيلي»، حيث كانت إسرائيل تحتل جزءاً كبيراً من جنوب لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الطائفة الشيعية في لبنان، تسكن منطقة الجنوب، أو أن مسقط رأسها في الجنوب، الأمر الذي أتاح الإبقاء على السلاح معها، خاصة في ظل تحالف نظام الرئيس حافظ الأسد مع إيران، التي رعت ودعمت الشيعة بشكل عام و«حزب الله» بشكل خاص.

وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في عام 2000، فتح النقاش في البلاد حول وجود القوات السورية، فارتفعت الأصوات، خاصة المسيحية، تنادي بخروجها من لبنان، وتطبيق ما نصّ عليه اتفاق الطائف لهذه الناحية. ثمّ توسّعت المطالبة لتشمل قوى مسلمة ودرزية، ليُتوّج ذلك بانسحاب تلك القوات من لبنان بحلول أواخر نيسان عام 2005، بعد نحو شهرين من اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في بيروت في 14 شباط/فبراير.

بعد الانسحاب السوري، بدأت مرحلة جديدة من الانقسام اللبناني، حيث انقسم اللبنانيون إلى فريقين، الأول حليف للنظام السوري والثاني خصم له، في ما عُرف بفريقي «8 آذار» و«14 آذار». واستمر هذا الانقسام بشكله الحاد، لسنوات عديدة، شهد البلد خلالها محطات خطيرة وبارزة كادت أن تنزلق به نحو أتون الحرب الأهلية من جديد، لعلّ أبرزها سيطرة «حزب الله» وحلفائه على بيروت عسكرياً لأيام عدة، في أيار/مايو 2008 (ما عرف بـ«أحداث 7 أيار»)، وكذلك موجات التفجيرات التي ضربت لبنان، وبشكل خاص الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل «حزب الله»، في الأعوام الأولى لاندلاع الثورة السورية.

في الشق الاقتصادي، انتهجت الحكومات المتعاقبة بعد انتهاء الحرب الأهلية، سياسات اقتصادية ومالية قامت على مبدأ الاستدانة من الخارج من أجل إعادة الإعمار، فكانت لهذه السياسات آثار سلبية على المدى البعيد، إذ راكمت من حجم الدين العام ومن عجز الموازنة، خاصة وأنّها ترامنت مع تفشّي ظاهرة الفساد في إدارات الدولة بشكل كبير وواسع، في ظل رعاية معروفة من سلطة الوصاية التي كانت تتمثل بالنظام السوري في حينه، وفي ظلّ الحماية التي أمّنتها بشكل مباشر أو غير مباشر المحاصصة الطائفية والمذهبية التي اجتاحت مواقع الإدارة في النظام.

وفي ظل استمرار العجز في الموازنة، بلغ مستوى الدين العام رقماً قياسياً تخطّى المئة مليار دولار، وهو رقم جعل لبنان عاجزاً عن سداد ديونه، ليصبح مطالباً بتنفيذ شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قبل الحصول على أي فرصة لتمويل الدورة الاقتصادية المحلية. ويشهد لبنان أزمة مالية واقتصادية خانقة منذ عام 2019، ترافق تصاعدها مع اندلاع ما أطلق عليه «ثورة 17 تشرين»، حيث شهدت البلاد احتجاجات على مدى أشهر، في ظل تعثر المصارف اللبنانية، وامتناعها عن تسديد أموال المودعين، فيما تدهور سعر الليرة اللبنانية، لتخسر أكثر من 90% من قيمتها مقابل الدولار، في بلد اقتصاده «مدولر» ويعتمد بشكل أساسي على الاستيراد من الخارج.

في مكان آخر، وفّر وجود السلاح خارج إطار القوى الرسمية، نوعاً من الهيمنة التي أخلّت بالتوازنات التي كانت قائمة، وهدّدت بخروج الأمور عن نطاق السيطرة، خاصة في ظل استخدام السلاح أكثر من مرّة في الداخل. وقد كان لتلك الهيمنة آثار سلبية من بينها تأخير تشكيل الحكومات، أو إجبار القوى السياسية على النزول على رأي معين لناحية تشكيل بعض الحكومات أو إقالتها كما في إقالة حكومة سعد الحريري في عام 2011، وكذلك تعطيل وتأخير انتخاب رئيس للجمهورية أكثر من عامين حتى تمّ انتخاب الرئيس الحالي ميشال عون في عام 2016.

أوجدت هذه الحالة نوعاً من الشعور بالهيمنة على البلد من الفريق الذي يملك السلاح، وهو فريق يتمثل حصراً في «حزب الله»، ووسّعت الشرخ بين اللبنانيين حتى صار موضوع الهوية والصراع من أجل الحفاظ على الوجود والحضور والدور، أهم بنظر اللبنانيين على اختلاف توجهاتهم، من الحصول على لقمة العيش ومستوى الدخل وما يتصل بحياتهم اليومية. وقد ظهر ذلك في الآونة الأخيرة، إذ إنّ بلوغ الأزمة الاقتصادية والمعيشية مستويات غير مسبوقة، لم يحرّك ساكناً لدى اللبنانيين الذين ظلّ موضوع الخوف على الانتماء والهوية، أهم لديهم من أي شيء آخر.

في المحصلة، يعيش لبنان اليوم، حالة من انسداد أفق الحلول السياسية من ناحية، وأزمة اقتصادية من ناحية ثانية، إضافة إلى شبه قطيعة مع الجوار العربي، وبشكل خاص الخليجي منه، وكلّ ذلك بسبب الانقسام الداخلي والسياسات المتبعة، فضلاً عن فقدان الدولة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ثانياً: التحدّيات والمخاطر المحدقة

في ظلّ الأزمة الاقتصادية الحالية، وانسداد أفق الحلّ السياسي، وانعدام الثقة بين اللبنانيين، حيث لكل مكوّن نظرته الخاصة للبلاد، فإن استمرار الصيغة اللبنانية بالشكل الحالي أمراً ليس سهلاً، وهو ما يهدّد الكيان اللبناني وينذر باندثاره وتشكّل كيان جديد على أنقاضه. وقد بدأ بالفعل في بعض الغرف المغلقة في لبنان، البحث في صيغة الكيان الجديد، الأفضل لمكوّناته. وقُدّمت للبطريركية المارونية في هذا الإطار صيغة لاعتماد نظام فدرالي طائفي، غير أنّ أيّ موقف رسمي لم يصدر عن البطريركية، التي رفعت تقريراً بهذا الخصوص، إلى الفاتيكان.

ويعجّل استمرار الأزمة الاقتصادية وحالة الانهيار المتسارعة، من تراجع وضعف قدرة الدولة لمصلحة الفوضى، مع إمكانية إنتاج قوى مناطقية ومحلية قد تشكّل في لحظة من اللحظات بديلاً عن الدولة وأساساً لأي نظام فدرالي يكون مقدمة لتقسيم البلد إلى دويلات طائفية أو مذهبية.

لكن إضافة إلى تحدّي الحفاظ على الكيان اللبناني في صيغته الحالية، هناك تحدّي الحفاظ على التوازن الداخلي بين المكوّنات المتعددة، بما يضمن استمرار الدولة وإطلاق مكافحة الفساد وعمليات الإصلاح، علماً أن الفساد وغياب الإصلاح شكلا جزءاً أساسياً من الأسباب التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم.

ويجري الحديث في هذا الإطار، عن محاولات حثيثة لإحداث تعديل في النظام السياسي تكون فيه الغلبة لفريق أو مكوّن من اللبنانيين على حساب بقية الفرقاء والمكوّنات. وقد طُرح أكثر من مرّة بشكل مباشر وعلني أو بشكل غير مباشر وغير علني، موضوع المثالثة في الحكم، بمعنى أن تتوزّع السلطة في لبنان بين ثلاثة أطراف ومكوّنات أساسية هم المسيحيون والمسلمون السُنّة والمسلمون الشيعة، علماً أن النظام السياسي الحالي يقوم على مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

طرح المثالثة لم يجد له حتى اليوم، أباً شرعياً، ولكن بعض المراقبين يرون أنّ جزءاً من شيعة لبنان يسعون إلى إحداث هذا التعديل في النظام السياسي وإنتاج صيغة المثالثة في الحكم، لأنّها ستكون أكثر ضمانة لهم لاستمرار الهيمنة على السلطة في لبنان. وبالطبع، فإنّ هذا الطرح لا يلقى أيّ تجاوب من المسيحيين ولا من المسلمين السُنّة ولا من جزء من الشيعة في البلاد، لكنّه يبقى حاضراً في ظل المعادلات الداخلية والخارجية وموازين القوى الإقليمية.

وإلى التحدّيين السابقين، هناك تحدّ آخر يتمثّل بإعادة تكوين السلطة في لبنان من خلال إجراء الانتخابات النيابية في الخامس عشر من شهر أيار/مايو المقبل، والرهان على قلْب موازين القوى داخل المجلس النيابي، بحيث تتحوّل الأكثرية النيابية الحاكمة حالياً، وهي أكثرية تدين بالولاء لفريق «حزب الله» وحلفاء إيران والنظام السوري، إلى أكثرية تكون في المقلب الآخر. إعادة تكوين السلطة تلك، من خلال الانتخابات، ستحدّ ولو مرحلياً أو جزئياً من سيطرة فريق إيران وسوريا على البلد، وستفتح المجال أمام ممارسة سياسة تكون أكثر انسجاماً مع العمق العربي من ناحية والمجتمع الدولي من ناحية ثانية. غير أنّ هذا الأمر لا يعني انتهاء الأزمات ولا الاستقرار الدائم، إنّما سيعني استمرار حالة المراوحة بانتظار تبلور صيغة معيّنة للحلول في كلّ المنطقة، واستمرار سياسة البحث عن حلول ظرفية أو جزئية لأزمات لبنان المتناسلة.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة

في الإمكان طرح عدد من السيناريوهات لما قد يشهده لبنان في الفترة المقبلة، علماً أنّ ترتيب هذه السيناريوهات في الشكل الآتي، لا يعني ترتيباً من الأكثر إلى الأقل احتمالاً، أو العكس، إنّما هو إحصاء لهذه السيناريوهات أو لأغلبها مع ترجيح نسبة واحتمال حصولها.

السيناريو الأول يتمثل في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها في 15 أيار/مايو المقبل، بهدف العمل على إعادة تكوين السلطة، خاصة وأنّ المجلس النيابي الجديد ستكون من مهمته تشكيل حكومة جديدة، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية في نهاية الصيف المقبل. والجميع في لبنان ينظر إلى هذه الانتخابات على أنّها استحقاق مصيري ويتعامل معها على هذا الأساس. غير أنّ إجراء الانتخابات وفق القانون الانتخابي الحالي الذي يعتمد النسبية مع ما يُسمى «الصوت التفضيلي الواحد»، ومع تقسيم لبنان إلى 15 دائرة انتخابية، يعني أنّ فرصة التغيير من خلال صناديق الاقتراع ضئيلة، وأنّ أكثر ما يمكن أن يحصل هو أن تتحوّل الأكثرية في المجلس النيابي من فريق إلى فريق آخر، بهامش بسيط جداً يتيح لأيّ قوّة سياسية صغيرة أن تؤدّي دور الوسيط أو ما يُطلق عليه «بيضة القبّان». وبالطبع، فإن مثل هذه النتيجة تعني أنّ أيّ فريق يمكن أن يفوز بأكثرية مقاعد المجلس النيابي لا يمكنه أن يحكم منفرداً، وبالتالي فإنّ ذلك سيؤدي إلى استمرار حالة المراوحة والأزمة والانتظار، وإلى بقاء لبنان محكوماً بمزيد من الضغط، الذي يمكن أن يفضي لاحقاً إلى بروز سيناريو جديد آخر يحوّل المشهد بشكل كامل.

السيناريو الثاني يتمثل في عدم إجراء الانتخابات النيابية لأيّ سبب من الأسباب، ما سيعني مزيداً من تعمق الأزمة ومن انسداد أفق الحلّ السياسي، الأمر الذي سيدخل البلد في جدال حول دستورية المجلس النيابي والتشكيك به بعد انتهاء ولايته في أيار/مايو المقبل، وبالتالي التشكيك في دستورية أيّ خطوة يمكن أن يقوم بها ومن ضمنها انتخاب رئيس جديد للجمهورية آخر الصيف المقبل. بمعنى آخر، إنّ عدم إجراء الانتخابات سيزيد من تعقيد المشهد السياسي وسيكون باباً لطرح تعديل النظام السياسي في لحظة التأزّم الداخلي والخارجي،

بما يُنتج نظاماً سياسياً جديداً يأتي نتيجة صفقة بين قوى إقليمية أو خضوعاً لرغبة أو هيمنة فريق على بقية الشركاء في الوطن. فصيغة النظام السياسي الحالي في ظل موازين القوى المهيمنة على الأرض وفي الإقليم، ستظهر عاجزة عن إنتاج حلول للبنان، وقد رأينا بعضاً من ذلك خلال العقد الأخير، عندما جرى تعطيل انتخاب رئيس للجمهورية إلى أن جرى التوافق على انتخاب الرئيس الحالي ميشال عون. إنّ هذا السيناريو سيكون بمثابة تسليم البلد لطرف واحد واعتراف بالهزيمة أمامه، وهو الطرف الحليف للنظام السوري ولإيران في المنطقة. وذلك يعني أنّ لبنان سيقع تحت تلك الوصاية ربما لعقود من الزمن. ولكن هذا السيناريو، كما السيناريو الأول، قد يؤسس بدوره لسيناريو آخر وجديد.

السيناريو الثالث هو الذي يمكن أنّ يجري فيه هدم الكيان القائم حالياً، لمصلحة إنتاج كيان جديد في لبنان يلبّي طموحات الطوائف من ناحية ويجيب عن أسئلتها وهواجسها من ناحية ثانية. ويتمثل هذا السيناريو في التحول إلى النظام الفدرالي الإداري والمالي الموسّع كمقدمة لتقسيم البلد طائفياً ومذهبياً والعودة به ربما إلى صيغة ما قبل عام 1920. ولكن دون تطبيق هذا السيناريو عقبات من بينها التداخل السكاني بين المسلمين والمسيحيين، وبين بقية المذاهب أيضاً، فضلاً عن أنّ لبنان بلد صغير الحجم وربما لا يحتمل التقسيم. غير أنّ ما يخيف في هذا السيناريو، هو أن يتم دفع اللبنانيين إلى نوع من الاقتتال الداخلي المرحلي الذي يعيد الفرز السكاني من جديد، بحيث تصبح المناطق اللبنانية صافية طائفياً ومذهبياً أكثر من ذي قبل. وهنا يجري الحديث عن قلق وخوف من أنّ يتمّ تصفية الحضور والوجود السُنّي في لبنان، خاصة في الحواضر الأساسية، ومن بينها العاصمة بيروت وفي طرابلس الساحلية الشمالية، ثاني أكبر مدينة في البلاد، وذلك من خلال إعادة إنتاج تنظيم «داعش» وبعثه في المدن والحواضر السُنّية، كمقدمة لضربها وتهجير أهلها منها، وحتى من لبنان بشكل عام، أو على أقلّ تقدير إضعافهم، خاصة أن السُّنة عُرفوا على المستوى السياسي اللبناني، باعتدالهم وبتمسكهم بالمؤسسات الدستورية وباستقرار الدولة.

في طبيعة الحال، إنّ الوصول إلى هذا السيناريو الثالث سيعني فناء لبنان لمصلحة إنتاج دويلات طائفية جديدة، تكون بحاجة دائمة للرعاية ولحماية القوى الخارجية، التي ستجد في النفط والغاز المكتشف في المياه اللبنانية في البحر المتوسط، أفضل مصدر لتمويل رعاية وحماية تلك الدويلات، التي قد ينتقل الصراع إلى داخل كل دويلة منها.

خلاصة

بـات لبنان يواجـه أزمة وجودية، كياناً ونظامـاً، فيما أصبحت الصيغـة التوافقية التي طالما عُـرف بهـا، تحتـاج إلى معالجـة جدّيـة سـريعة علـى المسـتويات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى مسـتوى ضمان سيادة الدولة، بما يجعل الأخيرة صاحبة القرار من خلال مؤسساتها الدستورية.

الحـرب الأهلية قد تكـون إحدى مخرجات الضغط الذي يقع تحته لبنـان، بينما تأتي الانتخابات النيابية المقبلة كفرصة للتغيير الجزئي أو الطفيف، الذي يمكن البناء عليه للمراحل المقبلة.

مـن جهة ثانيـة، إن حلّ الأزمـة الاقتصادية يحتـاج إلى مسـاعدة المجتمع الدولـي والدول العربية، فيما يطالب الطرفان الدولة اللبنانية بإصلاحات حقيقية تضع حدّاً للفسـاد من ناحية وللهيمنـة علـى البلد مـن ناحية ثانية، بينمـا يتكرّر مطلب وقف اسـتخدام لبنـان كقاعدة لاستهداف الآخرين، في إشارة إلى تدخل «حزب الله» إقليمياً.

وبطبيعة الحال، فإن فشل التوصّل إلى مخارج مرضية لكلّ الأطراف، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، سـيجعل بعض القوى تجاهر بشكل علني، بالدعوة إلى اعتماد الفدرالية نظاماً للحكم، الأمر الذي سيكون بمثابة مقدّمة لتقسيم البلد.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net